محليات

تاريخ النشر: الخميس - 07-02-2019 -12:00

١٢٠

المصري: الهاشميون.. أكثر الحكام العرب تمسكاً بتحرير الأقصى والمقدسات

رئيس الوزراء الأسبق لـ «الرأي»: الحكومات لابد أن تكون قادرة على إجراء الإصلاحات

طباعة طباعة مع التعليقات

Like 0 Follow @alrai

تصوير: خالد العودات

د.فتحي الأغوات

أكد رئيس الوزراء الأسبق طاهر المصري أن الأردن عامل أساسي ومهم فيما يتعلق في القضية الفلسطينية، واصفا كل ما يقال هذه الأيام عن ترتيبات لحل القضية الفلسطينية على أنها في حقيقتها تصفية للقضية الفلسطينية وليست حلاً.

وقال المصري في مقابلة خاصة الى «الرأي» إن الأردن استقبل كل العرب والجميع يعيش فيه بروح المواطنة الصالحة، مشيرا إلى أن الظروف تفرض تعميق وترابط الوضع الحميمي بين الأردن وفلسطين.

وأضاف " لكن للأسف الشديد انه عندما تم اتخاذ قرار قمة الرباط ١٩٧٤ لم يحسبه القادة العرب على أساس استراتيجي بعيد الأمد، وحاول الأردن ممثلاً في المغفور له الملك الحسين، أن "يُفهِم العرب ان يتركوا موضوع فلسطين للأردن، وان تكون منظمة التحرير موجودة للدفاع عن حقوق الفلسطينيين".

ولاحظ المصري تخلي العرب تدريجياً عن دعم القضية الفلسطينية بالشكل المطلوب منهم دينياً وسياسياً وعربياً، لافتا إلى أنه لا يوجد إلا الأردن وملكه وشعبه يتحدثون ويدافعون عن القضية الفلسطينية ووفقا لإمكانياتهم.

الاردن والقضية الفلسطينية

وشخص المصري الوضع الأردني فيما يخص القضية الفلسطينية على انه يتمثل في نقاط

مفصلية ثلاث، أولها أن الأردن لا يقبل ما يطرح عليه من حلول على حساب القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني وان هذه الحلول مرفوضة وان ما يقال عن "صفقة القرن " وما طرح الرئيس الأمريكي ترمب غير مقبول عندنا فهو لا يعيد للفلسطينيين حقوقهم ولا يؤدي أي مهمة، ثانيا أن الأردن وحده لا يستطيع أن يدافع عن فلسطين والفلسطينين لاعتبارات واضحة تتعلق في حجمه وقوته المحدودة، أما النقطة الثالثة انه لا حل بدون الأردن، موضحا أن هذه النقاط إذا بحثنا فيها بعمق يتضح لنا كم هي معقدة وصعبة وتشكل تحديات وصعوبات للأردن و أن الموضوع معقد والدور الأردني صعب جدا من خلال تلك النقاط .

وفيما يتعلق بما يتردد عن "صفقة القرن" قال المصري أن صفقة القرن قد أدت غرضها، والمشروع الصهيوني الذي بدأ في بازل ١٨٩٧ وتم تنفيذه خلال المئة وعشر سنوات قد وصل إلى أهدافه، مضيفا انه بقي عليه تنفيذ بعض السياسات والقضايا مثل القرار الأخير الصادر عن الكنيست الإسرائيلي ويهودية الدولة، لافتا الى انه يجب على الشعب العربي كله والفلسطيني والأردني أي يعرف تماماً ماذا يحدث في الدهاليز وأين نجحنا وأين فشلنا.

واوضح المصري أن نجاح صفقة القرن جاء لاعتبارات عدة منها أن قانون يهودية الدولة أصبح جزءا عندهم من القانون الأساسي وما هو بمثابة الدستور الإسرائيلي, وثانيا أنهم حققوا ذلك من خلال فرض سياسة الأمر الواقع على العرب في ظل ضعف الخيارات العربية لمواجهتهم، ولم يعد مطلوباً من العرب اتخاذ موقف تجاه هذا الموضوع.

وذكر المصري أن الأمور أصبحت على الأردن أصعب من السابق وان هنالك خطراً علينا في ظل نظام صهيوني عالمي يخطط وتنفذ خططهم على ارض الواقع في فلسطين.

وبين أن الدول العربية تتصرف على أساس.. ماذا لنا أن نفعل؟ موضحا ان كل دولة عربية تعتقد أنها ليست مسؤولة عن تراجع الوضع العربي وان كل دولة قامت بواجبها وغيرها هو المسؤول.

و قال المصري ان العرب في مقررات كثيرة اخذوا قرارات في تلك القمم أن يكون الحل سلمي ،وهذا الحل يعني أن إسرائيل في رفضها أي حل فانه لم يعد في يد العرب أي خيار يفعلونه في ظل قرار سلمي اتخذه العرب مسبقا.

وتابع يقول " في الوقت الحاضر لا نعول على ظهور حلول سلمية، و لم نعد نعول على شي في ظل التعنت الإسرائيلي "فتشوا على أجيال أخرى تقوم بالتحرير".

لافتا إلى أن إسرائيل بسيطرتها على الضفة الغربية هي متمكنة منها وتبني المستوطنات والمصانع وأصبحت القدس هي عاصمتها بسيطرة كاملة من الجيش والحكم الإسرائيلي .

الهاشميون وحماية المقدسات

واكد المصري على دور ومسؤولية الهاشميين في رعاية وحماية الأرضي المقدسة و الأماكن المقدسة، لافتا إلى أن ضياع القدس وفلسطين في أثناء الحكم الهاشمي يعني شيء مؤلم لهم.

وتابع يقول " الهاشميون لذلك هم أكثر الحكام العرب تمسكا بتحرير الأقصى والقدس وفلسطين والعرب الآخرين لا ينظرون في أنفسهم في هذا الوضع الأردني".

وأضاف "لذلك سيبقى موضوع القدس وفلسطين حية في أذهان الأردنيين والحكم الأردني العرش الهاشمي الذي يعتبر أن رسالته تحرير القدس مثلما حررت قبل أكثر من ١٤ قرناً وان الهاشميين يشعرون أن عليهم واجب التحرير وهم يعملون على هذا الأساس".

لا غني للعرب عن سوريا

وفيما يخص العلاقات العربية والتقارب العربي وما شهدته المنطقة أخيرا من تحركات دبلوماسية أردنية وإقليمية قال المصري، ان بلاد الشام هي قلب الأمة العربية وان إسرائيل جاءت بتخطيط لتدخل على بلاد الشام وتبعثر الصخرة العربية الصلبة كوحدة جغرافية واحدة.

وأضاف.. "لا غنى لا للأردن ولا للعرب عن سوريا, لافتا إلى أن التطورات الأخيرة التي حدثت بين الأردن وكل من العراق وسوريا مهمة جدا ويجب أن نتصرف بها بطريقة صحيحة ، موضحا " أننا عندما نقول بضرورة عودة العلاقات مع سوريا فإننا نتحدث عن حيث المبدأ و نحن لا نقول هذا الكلام من اجل أن نقف مع نظام أو فئة ضد فئة في سوريا بل نحن نقف مع سوريا العربية التي هي رمز للسلام العربي.

وقال "نحن أيضا نفكر بالترابط العربي القوي وترابط المصالح"، داعيا إلى بناء سياستنا على المصالح وليس على العواطف ولا على الضغوطات.

وفيما يخص العلاقة مع العراق قال أن ما يحدث في علاقتنا مع العراق له ميزة تختلف عن السوري حيث أن العراق الآن يريد الابتعاد عن الأمريكان وبالتالي الابتعاد أيضا عن إيران تدريجيا، لافتا الى أن تشكيل الحكومة الأخيرة في العراق والنجاح الذي أحرزته بعض الكتل العربية في العراق أظهرت محاولة لجذب قوى عربية إلى العراق استثماريا وسياسيا ومنهجا، مشيرا إلى أن العراق يظهر من خلال ما قدموه إلى ذلك يؤدي لفتح الطريق عريضة بين البلدين.

وأكد المصري ضرورة أن نشجع العراق في إعادة البناء والتنمية، و لابد أن يكون لنا نحن الأردنيين وجود في البناء والإعمار في سوريا والعراق.

تغييرات في التحالفات العربية

وفي معرض حديثه عن السياسة الخارجية الأردنية والتحالفات العربي والإقليمية، قال المصري أن المبدأ الأساسي للسياسة الأردنية من خلال من الوضع الجغرافي و الاقتصادي والقضايا والعلاقات العربية – العربية يحتم على الأردن التوازن في علاقاته الدبلوماسية وعلاقاته مع الدول الأخرى، بالرغم من محاولة تعرضنا لها وضغوط منذ البداية للسير مع ما خطط له، إلا أن الأردن حافظ على التوازن في علاقته مع الاخرين.

وعن العلاقات الأردنية الخليجية قال المصري أن دول الخليج غيرت في تحالفاتها وأخذت في الاعتبار مصالحها في الدرجة الأولى، ونحن يجب أن نعيد النظر في تحالفاتنا، مشيرا إلى أننا في الأردن منذ عهد المغفور له الملك الحسين والأردن ينتهج سياسة التوازن في العلاقات العربية، وهي سياسة موجودة وناجحة استطعنا أن نعبر بها العديد من الأزمات رغم صعوبتهم بفضل هذا التوازن الذي هو يعتبر فلسفة واستراتيجية مهمة في السياسة الأردنية.

وأشار إلى أن مصالح الدول هي من تفرض التحالفات، مبينا ان علاقات الأردن مع دول الخليج إستراتيجية ولا نستطيع إلا أن نحافظ عليها، وان يكون هنالك استقطاب قوي في علاقتنا مع الدول بحيث يكون جزء منه خليجي وآخر غير خليجي ضمن علاقتنا والحفاظ على توازن

العلاقة مع الجميع في إطار المصالح الأردنية.

الاصلاح الجاد حاجة للأردن

واكد المصري حاجة الأردن للإصلاح الجاد اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، وعلى السلطة التنفيذية والجهاز الحكومي ان يكون قوياً قادراً على الإصلاح, لافتا إلى ان الحكومات ليست من القوة والكفاءة بحيث تجري الإصلاح وتحققه على يدها، منوها إلى أن هناك من لا يريد الإصلاح ويجذب الحكومة ويؤثر عليها لتصبح الحكومات أسيرة للوضع القائم، ولتتغير وتنتفي عنها صفة الإصلاح الذي كان اولوية لها، مبينا أن الجزء الإصلاحي يضعف أمام المشاكل والعقبات التي هي بحاجة للإصلاح، ويصبح شعارا فقط لدى الحكومات خارج سياقه الإصلاحي.

وقال المصري الحكومات ليست قادرة على تحمل مسؤولية إجراء الإصلاحات، وهي اضعف من أن تكون قادرة على إجراء الإصلاحات المطلوبة، موضحا انه إذا أردنا إصلاحات لابد أن تكون الحكومات قادرة على إجراء الإصلاحات بالقدر الذي تحتاجه الإصلاحات وليس فقط حلول وسط بل لا بد من حلول جادة ومقنعة.

ولاحظ المصري أن ما حدث مؤخرا في قضية تعيينات ٤ من أقارب النواب واضطرار جلالة الملك للتدخل ودراسة الموضوع هو مثال واضح على عدم قدرة هذه الحكومات على الإصلاح, وهذا يؤشر على أن ما حدث في هذه القضية له تداعيات.

مخرجات "الحوار" بحاجة لمزيد من التطبيق

وحول مخرجات الحوارات الوطنية قال المصري: الكل يطالب بقانون انتخاب عصري هذا يدلل على أن مخرجات المجلس ليست مناسبة مضيفا أن هنالك أسساً توضع في القانون في إنتاج مجلس يمثل الناس وان لا يمثل حالة ضيقة من المصالح، لافتا أن لدينا قوانين تم وضعها من خلال مخرجات لجنة الحوار الوطني والأجندة الوطنية والميثاق كلها موجودة وبحاجة للتطبيق لكن المحتوى الرئيسي لهذه المخرجات لم يطبق.

واشار المصري إلى وجود وثيقة مهمة لمبادئ عامة لكل ما يحتاجه الإصلاح احدها هو الموضوع الدستوري ،وقد " وضعنا أشياء لم يتم الأخذ فيها تخص الأمور الدستورية لم يتم الأخذ فيها،تم شطب بعض المواد التي كانت تتعلق في وإجراء الانتخابات في ظل

الاحتلال"، وأضاف " هنالك مخرجات تتعلق بالفساد أهملت وهي مهمة".

وبين المصري أن موضوع المؤتمرات ما هو إلا شراء للوقت لعدم عمل شي في موضوع الإصلاح وهو التفاف على الموضوع الإصلاحي والتذرع والاختباء ورائها، مضيفا بالقول :" أننا نريد العمل ونقدم ثم يبدأ امتصاص هذا الزخم ليصبح أوراق تضاف إلى سابقتها من القرارات والمخرجات التي لا تجد طريق لتطبقها".

وأضاف الحل في تطبيق المادة موجودة في المخرجات للقاءات الوطنية وفي الدستور وفي مؤسساتنا وهي بحاجة للتنفيذ وان لا تبقى طي الإدراة وأن تكون الحكومات جادة في تطبيق هذه المخرجات.

تراجع القطاع العام سببه المحسوبية وإقصاء الكفاءات

وأشار المصري إلى أن هنالك عدة أسباب لكون الوزارات أصبحت بطيئة وبيروقراطية أدت إلى ضعف الجهاز الحكومي وعدم الممارسة الدستورية والقانونية تغيرت تماما، وأصبح الملك يعود دائما ليصحح أمر المسار.

وحمل المصري اللوم للمسؤول الحكومي سواء كان وزيرا أو مديرا في التكاسل وعدم الإتيان في الأشخاص أصحاب الكفاءة وهو المسؤول عن هذا الأمر ،لافتا إلى أن جلالة الملك راعي مسارات الإصلاح الوطني وعلى الحكومات أن تكون على مستوى الحدث.

واوضح المصري أن موضوع الإصلاح ليس سهلاً، وقد يكون أول المنادين للإصلاح وتغيير المجتمع هم من يقفون في وجه الإصلاح.

وأضاف أن ما نعانيه في الأردن من تجمد فكري و إداري أصبح شيئاً مرعباً، وان العالم يتغير بشكل جذري وهذا الأمر قد يجعلنا خارج الزمان إذا لم نتقدم بهذا الموضوع , موضحا أن الأردن تراجع في عدة مجالات بسبب الترهل وضعف الحكومات وعدم قيامها بمهامها بالشكل المطلوب.

قد يعجبك أيضاً

توصيات ADSLCOM